قراءة نسوية نقدية للأجندة التنموية في ضوء المرحلة الراهنة في المنطقة العربية

أعدت التقرير د. جيهان أبوزيد

عقدت مجموعة العمل النسوية في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية يوم الخميس الموافق 20 آذار/مارس 2025 ندوة افتراضية تحت عنوان "قراءة نسوية المرحلة الراهنة في المنطقة العربية". تطرقت الندوة إلى استعراض المرحلة الراهنة بعد مرور عقد من الزمن على إطلاق أهداف التنمية المستدامة (2030)، مع التركيز على الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين ومدى القدرة على احقاقه. تحدث في اللقاء د. محمد السعدي، وهو خبير اقتصادي ومستشار مستقل واستاذا جامعيا بكبرى الجامعات في المغرب، والولايات المتحدة الأميركية، ود. هويدا عدلي استاذة في العلوم السياسية، في المركز القومي للبحوث الاجتماعيّة والجنائية، مصر. وأدارت اللقاء الباحثة والمستشارة في الشبكة الأستاذة جيهان أبو زيد.

ناقشت الندوة الفجوة الصادمة بين الإنجازات الرقمية المعلنة حول تمكين النساء في المنطقة العربية والواقع الذي تعيشه النساء في ظل الحروب والصراعات النيوليبرالية والفساد. فقد أشارت الندوة إلى أن ربع دول المنطقة لا تزال تحت وطأة الصراعات المسلحة، إلى جانب سياسات خصخصة المياه والكهرباء التي حوّلت الحقوق الأساسية إلى سلع تجارية، والأنظمة التسلطية التي تقيد الحريات وتُهمل خطط التنمية لصالح فئات محددة. كما سلط المتحدثون الضوء على التحديات التي تواجه النساء في المنطقة العربية، بدءًا من طردهن من أراضيهن لصالح مشاريع استثمارية، مرورًا بعملهن في اقتصاد الظل دون حقوق، ووصولاً إلى التهميش الذي يعانين منه كنازحات في خطط إعادة الإعمار. وقد ناقشت الندوة أيضًا الظروف الكارثية في بعض الدول مثل سوريا واليمن والسودان ولبنان، حيث تتداعى البنى التحتية وترتفع معدلات وفيات الولادة، بينما تعيش 70% من نساء غزة تحت خط الفقر. دمرت الاتفاقيات التجارية الجائرة، مثل "أغادير"، سبل عيش مليوني امرأة في الزراعة والحرف اليدوية وخصخصة المياه في الأردن حوَّلت حقًا إنسانيًا إلى سلعة، بينما تُجبر العاملات في مصر على قبول أجورٍ زهيدة. دون تأمين صحي. وحولت خصخصة المياه في الأردن حقًا إنسانيًا أساسيًا إلى سلعة باهظة الثمن، فيما تتعرض العاملات في مصر لأجور زهيدة ودون أي ضمان اجتماعي.

مداخلة الدكتور محمد السعدي

تطرق الدكتور السعدي الى تأثير السياسات التقشفية التي اعتمدها صندوق النقد الدولي على نطاق واسع وخضعت لها العديد من الدول العربية، تركت آثارًا سلبية على الحماية الاجتماعية ودعم المواد الأساسية دون تحقيق تحسن ملموس في المؤشرات الاقتصادية، مثل النمو وتقليص عجز الموازنة. هذه السياسات أدت إلى تقليص الدعم الموجه للفئات الأكثر ضعفًا، مما زاد من معاناة الفقراء وتفاقم مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية. وأشار الى أن أبرز المتضررين من هذه السياسات هن النساء، اللواتي يواجهن تحديات إضافية نتيجة تقليص الإنفاق على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. هذا الأمر أدى إلى تحميلهن عبء العمل غير المدفوع داخل الأسرة، مع تزايد الصعوبة في الحصول على فرص عمل لائقة وأجور عادلة. كما أن تدهور جودة الخدمات الصحية والتعليمية ينعكس بشكل سلبي على النساء، سواء كمستفيدات أو كعاملات في تلك القطاعات. كل هذه العوامل تؤدي إلى تعميق الفجوة الاقتصادية بين الجنسين وزيادة هشاشة النساء الاقتصادية، خصوصًا العاملات في القطاع غير الرسمي، حيث يفتقرن إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. أشار د. السعدى الى تصريح المستثمر الأمريكي وارن بافيت الذي وصف السياسات الاقتصادية الراهنة بأنها نوعًا من الحرب الطبقية التي تخدم مصالح الأغنياء.

وأخيرا، اقترح الدكتور السعدي بديلين رئيسيين: أولا، تحدي الرواية السائدة وتطوير إطار فكري جديد يعيد تعريف العقد الاجتماعي، مع التركيز على الحقوق الاقتصادية من وجهة نظر جديدة. ثانيا، يقترح التخلي عن سياسات التقشف، ويدعو إلى إعادة تخصيص الإنفاق الذي يعطي الأولوية للقطاعات الاجتماعية على مصالح الشركات الكبرى.

مداخلة الدكتورة هوايدا عدلي

من ناحيتها استعرضت د. هويدا عدلى مخاطر غياب رؤية متعمقة وشاملة للحماية الاجتماعية في دول المنطقة العربية، مؤكده أن الحماية الاجتماعية ليست مجرد أداة للإغاثة، بل هي حق إنساني يجب أن يُكفل للجميع طوال دورة حياتهم. ورات أن الانتقال من النهج التقليدي للإغاثة إلى نهج تمكيني أكثر شمولية يمكن أن يحقق العدالة والإنصاف.

وأشارت الى تعثر أنظمة الحماية الاجتماعية التي لم تصل بعد إلى مستوى يضمن العدالة والشمولية. ورغم أن أزمة عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030) تُعد أزمة عالمية، إلا أن المنطقة العربية تواجه واقعًا أكثر تعقيدًا بسبب صراعات داخلية، وفساد مستشرٍ، وأنظمة نيو ليبرالية تزيد من حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. هذا الوضع دفع بعض الباحثين لوصف العقد الماضي بـ"العقد الضائع" للتنمية، نتيجة ضعف الإنجازات وتراكم الأزمات.

وأكدت ارتفاع نسبة الفقر المدقع في الدول العربية إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر متعدد الأبعاد الذي لا يُقاس فقط بالدخل، وإنما بمعايير أخرى تشمل التعليم والصحة والسكن. في هذا السياق، تُصاغ السياسات الاقتصادية بمعزل عن السياسات الاجتماعية، مما يؤدي إلى غياب التنسيق في مواجهة التحديات الحقيقية، ويُنتج حلولًا جزئية غير مستدامة.

وأشارت الى ما يروج عن العمل المرن الذي يعتبر أحد أبرز الأمثلة على السياسات التي تعرض النساء للاستغلال وتكرّس هشاشتهن الاقتصادية. في الوقت ذاته، تُركز السياسات الحالية على معالجة أعراض الفقر بدلًا من معالجة أسبابه الهيكلية، ما يعمّق الفجوات ويُبقي على الأوضاع الراهنة دون تغيير.

إن غياب السياسات الاجتماعية العادلة يُنتج المزيد من الضحايا، خاصة مع تراجع الاستثمار في البشر، سواء في مجالات التعليم أو الصحة أو التدريب. هذا التراجع يضعف قدرات الدولة ويُقوّض النواتج المتوقعة من السياسات الاقتصادية. ولتحقيق تغيير فعلي، تحتاج المنطقة إلى اعتماد نموذج نمو اقتصادي احتوائي يعالج جذور الفقر ويُعزز الشمولية، مع بناء أنظمة حماية اجتماعية تعيد التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتضع النساء والفئات الهشة في قلب السياسات التنموية.

سلطت النقاشات الضوء على تهميش النساء الريفيات في الدول العربية، مع الإشارة إلى توقف تعليم الفتيات في العديد من الأسر الريفية لتوفيرهن كعمالة زراعية ضمن الأسرة. يترافق ذلك مع تفضيل تعليم الذكور على حساب الإناث، حيث يعود الذكور لاحقًا لتملك الأرض، بينما تُحرم الفتيات من حقوقهن في الأرض ومواردها.

وعلى الرغم من ثبوت فشل الإقراض كإستراتيجية لدعم الأسر الفقيرة، فإن برامج التنمية في الدول العربية لا تزال تعتمد على هذا المدخل وتُوظف منظمات المجتمع المدني لتنفيذه. هذا الوضع يثير تساؤلات جوهرية حول أولويات تلك المنظمات وتوجهاتها، وما إذا كانت تلبي احتياجات المجتمعات بفعالية أم تخدم أهدافًا أخرى.

في هذا السياق، بات من الضروري أن تقوم منظمات المجتمع المدني بوقفة تقييمية شاملة للسياسات الاقتصادية والتنموية الأممية. ويُعد هذا التقييم خطوة أساسية لفهم آثار هذه السياسات على المجتمعات المختلفة في الدول العربية، وللعمل على إيجاد بدائل حقيقية تُعزز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

توصيات المنظمات الشريكة والمشاركين والمشاركات:

في مواجهة هذه التحديات، هناك ضرورة لتبني سياسات بديلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوتات، من خلال تحميل أصحاب الدخل المرتفع مسؤولية أكبر في العبء الضريبي. تلك الإيرادات الإضافية يمكن استخدامها لدعم برامج الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، مما يساعد على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية. الضرائب التصاعدية تعتبر أكثر عدالة لأنها تسهم في إعادة توزيع الثروة بشكل يخفف الضغط على الفئات ذات الدخل المحدود. كما يمكن أن تمول برامج واسعة مثل التأمين الصحي والتعليم المجاني، مما يوفر شبكة أمان اجتماعي شاملة تُساعد على تحسين جودة حياة الفئات الضعيفة.

-تبني رؤية شاملة واستراتيجية لانظمة الحماية الاجتماعية تستند الى مبادئ العدالة الاجتماعية وتستجيب للتحديات الفعلية، مع التركيز على تمكين الأفراد والمجتمعات من تحقيق حياة كريمة ومستدامة إدارة نظم الحماية الاجتماعية.

-إعتماد نموذج تنموي جديد يضمن توفير الحقوق الأساسية مثل التعليم الجيد، الرعاية الصحية، والعمل اللائق.

-في تلك اللحظة الفارقة، على القوى السياسية والمجتمع المدني ان تلتف حول خطاب سياسي جديد يسلط الضوء على الطبيعة الحقوقية للحماية الاجتماعية، مع التأكيد على تضمينها في الأطر الدستورية والقانونية بما يضمن استدامتها.

-فهم أعمق وأكثر شمولًا لتمكين المرأة، يتجاوز الأرقام والمؤشرات ليعالج الجذور الحقيقية للتحديات، ويضع النساء في صميم جهود التنمية المستدامة.

-هناك حاجة لتبنى أنظمة اقتصادية بديلة ثبتت نجاعتها في دول متشابهة الأوضاع التنموية مثل اقتصاد الكفاية في تايلاند.

-تعاني الدول العربية الواقعة تحت وطأة الحروب من تراجع تنموي استثنائي، الامر الذى يلزم معه تبني مدخلات تنموية مدروسة تتعاطى مع التحديات الراهنة فالحلول العولمية الجاهزة وضعت بمعزل عن تعقيدات الواقع وتداعيات الحروب الممولة غربيا.

-على منظمات المجتمع المدنى مراجعة سياسات التمكين الاقتصادى المروج لها من الحكومات والتي تتغير كلفتها بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

-ضرورة ادماج المجتمعات المحلية في العمليات التنموية وتبني استراتيجيات عمل تعزز قدرات المجتمعات للتعبير عن مصالحهن والدفاع عنها.

وفي ختام النقاشات، تم التأكيد على أن التحديات الحقيقية لا تكمن في بطء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل في اختزال قضايا النساء إلى مؤشرات رقمية، مثل ارتفاع نسب التمثيل البرلماني أو زيادة عدد القروض الصغيرة، مع تجاهل القيود البنيوية الأساسية، ومنها هيمنة الشركات متعددة الجنسيات وتحالف الأبوية مع الاستبداد السياسي.

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
www.annd.org